

المذكرات السياساتية | السياسة

القانون الدولي والحركة الفلسطينية لمناهضة الفصل العنصري

كتبه: رانية محارب - مارس 2022

شد دت انتفاضة الوحدة التي انطلقت في أيار المايو 2021 على الدور المحوري التعبئة الشعبية الفلسطينية في النضال ضد نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. ولا بد من أن تظل النقاشات حول حركة مناهضة الفصل العنصري في فلسطين وفية لانتفاضة الوحدة وممارستها من أجل إنهاء الاستعمار والمتمثلة في "التصدي للاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري على أرض فلسطين كلها" وتحدي الجهود الإسرائيلية التجزئة الشعب الفلسطيني كوسيلة لبسط سيطرتها وهيمنتها عليه. ألا تتجث هذه المذكرة السياساتية في إنهاء الاستعمار ضمن سياق القانون الدولي، وزيادة الاعترافات الدولية بالفصل العنصري الإسرائيلي. وتقد م توصيات بشأن السائل المتاحة للفلسطينين وحلفائهم لوضع إستراتيجية لحركة فاعلة مناهضة للفصل العنصري بالوسائل القانونية، وتقترض أن حركة مناهضة الفصل العنصري في فلسطين المستعمرة وفي المنفى يمكن أن تساعد الفلسطينيين في استعادة قدرتهم على الفعل السياسي وتأكيد وحدتهم من جديد.

إستراتيجية مناهضة الفصل العنصري من خلال القانون الدولي

إن أي حركة فعالة مناه ضنة للفصل العنصري في فلسطين يجب أن تقوم على أساس الرفض الفلسطيني المعهود للصهيونية باعتبارها مشروع عنصريا واستيطانيا استعماريا، حيث دأب الفلسطينيون منذ عقود على إنزال مسألة إنهاء الاستعمار مكانة مركزية في نضالهم من أجل التحرير. وقد حذر الباحثون من أن النضال ضد الفصل العنصري المفتقد إلى رؤية لإنهاء الاستعمار لن يُحقق، في أحسن أحواله، سوى "إعادة هيكلة" للنظام بدلاً من تفكيكه.



ومع ذلك، فإن تقارير حقوق الإنسان الأخيرة الصادرة عن منظمات دولية وإسرائيلية تتجاهل إرث النضال الفلسطيني ضد الاستعمار إلى حد كبير، وترو بج مفاهيم المساواة الليبرالية على حساب وضع إستراتيجية لإنهاء الاستعمار بالسبل القانونية. وفي حين أن القانون الدولي يحظر الفصل العنصري باعتباره تمييز اعنصريا، وجريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا خطيرا يستوجب مسؤولية الدول الثالثة، إلا أنه لا يجرم الاستعمار في حد ذاته.

بالرغم من أن القانون الدولي محدود في مواجهته الاستعمار، إلا أنه يظل أداة قيمة لا ينبغي إغفالها. فهو يحظر العناصر الأساسية التي يقوم عليها المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، بما في ذلك نقل السكان، والفصل العنصري، والضم، والاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ وينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لذا يجب على الحركة الفلسطينية المناهضة للفصل العنصري أن توظنف هذه المعايير القانونية توظيفًا استراتيجيًا لمواجهة إجرام الدولة الذي ترتكبه إسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي.

أحرزت حملات المجتمع المدني الفلسطيني اعترافات متزايدة بالفصل العنصري الإسرائيلي داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لدى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، خلصت لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى أن السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الفلسطينيين في فلسطين المستعمرة قاطبة تتهك الحظر المفروض على الفصل العنصري، بحسب الإفادات التي رفعها للجنة ائتلاف منظمات أهلية ذو قيادة فلسطينية.

في 27 أيار امايو 2021، وعلى خلفية انتفاضة الوحدة، أنشأ مجلس حقوق الإنسان أول لجنة تحقيق في تاريخه للبحث في "جميع الأسباب الجذرية الكامنة" وراء اضطهاد الفلسطينيين وما يتعرضون له من "التمييز والقمع المنهجيين على أساس الهوية القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية." وتُعد لجنة التحقيق تلك غير مسبوقة من حيث و لايتها ونطاقها لأنها تشمل فلسطين المستعمرة بأكملها، وتشكل واحدة من أهم السابل المتاحة لتنفيذ الحملات وجهود الدعوة والمناصرة ضد نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. ومن المتوقع أن



ترفع َ لجنة ُ التحقيق تقرير َها الأول إلى مجلس حقوق الإنسان في حزير انايونيو 2022، وتعكف في الوقت الحالي على استقبال المعلومات والإفادات المرفوعة لها حول الأسباب الجذرية للتمييز المنهجي الممارس في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

وبالإضافة إلى ذلك، تملك المحكمة الجنائية الدولية سلطة قضائية للنظر في جريمة الفصل العنصري كجزء من تحقيقها المستمر في الوضع في فلسطين. ولم يسبق قط أن عرصت جريمة الفصل العنصري على القضاء الدولي أو المحلي. وبالرغم من أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين محدود جغر افياً وزمنياً، إلا أن هناك قيمة استراتيجية تكمن في السعي إلى المساءلة على جريمة الفصل العنصري الإسرائيلية أمام ها.

بالرغم من أن التعبئة الشعبية التي يقوم بها الفلسطينيون في فلسطين المستعمرة والمنفى ستكون مفتاح التحرير الفلسطيني في نهاية المطاف، إلا أن بوسع القانون الدولي أن يساعد في النهوض بهذا الجهد من خلال ممارسة ضغط خارجي وفرض عواقب ملموسة على جرائم إسرائيل المستمرة.

يوفر إطار الفصل العنصري وسيلة للمساءلة وي مكن الفلسطينيين من تحدي جهود التجزئة الإسرائيلية وبناء نضال موحد.

توصيات

من أجل وضع استر اتيجية لحركة فلسطينية مناه ِضة للفصل العنصري ومحاسبة الجناة الإسر ائيليين على جريمة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، فإنه ينبغي للفلسطينيين وحلفائهم:

- دعم حملات المجتمع المدني الداعية إلى اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال سحب الاستثمارات وفرض العقوبات.
- حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على إحياء <u>آليات مناهضة الفصل العنصري</u> ،



- ولا سيما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، من أجل التصدي لجريمة الفصل العنصري الإسرائيلية.
- توسيع و لاية المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن فلسطين لتشمل الشعب الفلسطيني بأكمله، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان على جانبي الخط الأخضر والمرتكبة ضد الفلسطينيين في المنفى.
 - ملاحقة الجناة الإسرائيليين من خلال المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبتهم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتي الفصل العنصري ونقل السكان.
 - دعوة الدول الثالثة إلى تقعيل آليات الولاية القضائية العالمية لمقاضاة مرتكبي جريمة الفصل العنصري في محاكمها.
- مطالبة لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بالاعتراف بالفصل العنصري الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني الصهيوني بوصفه السبب الجذري للاضطهاد الذي يتعرض له الفلسطينيون.
 - 1. لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية، اضغط/ي هنا. تسعد الشبكة لتوفر هذه الترجمات وتشكر مدافعي حقوق الإنسان على هذا الجهد الدؤوب، وتؤكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلى.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينين حول العالم.



تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية." إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.